

موافقة مصرية مشروطة على التفاوض بشأن سد النهضة

نجاح السودان في تقريب وجهات النظر يجنب المنطقة مؤقتا مزيدا من التوترات



تطرح الموافقة المصرية المشروطة على استئناف التفاوض مع السودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة، الكثير من الأسئلة حول طبيعة مستقبل هذه القضية الشائكة، خاصة أن إعلان الموافقة لم يتضمن سوى نقطة وحيدة يعتبرها الكثير من المراقبين فضفاضة وغير دقيقة وهي العودة إلى طاولة المفاوضات. فهل ستكون جلسات المفاوضات القادمة جادة وفعالة أم أنها ستتعثّر مثل العديد من المحاولات السابقة؟

القاهرة - وافقت مصر على استئناف التفاوض مع السودان وإثيوبيا والسودان بشأن قضية سد النهضة التي شكّلت في السنوات الأخيرة مصدر توترات سياسية كثيرة في المنطقة خاصة بين القاهرة وأديس أبابا.

وقالت وزارة الخارجية المصرية في بيان الخميس، إن مصر أعربت عن "استعدادها الدائم للانخراط في العملية التفاوضية والمشاركة في الاجتماع المزمع عقده". ويرجع هذا التطور الجديد في ملف سد النهضة الشائك إلى نجاح السودان في تقريب وجهات النظر بين القاهرة وأديس أبابا عقب تصعيد متبادل بين الطرفين جاء على إثر إعلان إثيوبيا في الأسابيع الماضية نية المضي قدما في ملء خزانات سد النهضة دون اتفاق مع مصر.

ويثير السد مخاوف السودان ومصر بشأن ضمان حصتهما من مياه النيل، ويرى مراقبون أن كل ما تم الاتفاق عليه رغم التفاؤل ينحصر فقط في العودة إلى طاولة المفاوضات.

وفيما يرى الجانب المصري أن إثيوبيا دفعت إلى تأجيل المفاوضات وقد نجحت في ذلك أكثر من مرة حتى حققت ما ترغب به، أي إنشاء سد بنسبة 73 في المئة حسب ما أعلنته وزارة الري الإثيوبية، يعتبر الموقف الإثيوبي أن الطريق ما زال طويلا رغم الموافقة المصرية على عودة المفاوضات حيث لا تزال كل النقاط الخلافية التي تم التطرق إليها في مفاوضات سابقة بواشنطن تراوح مكانها.

ويتضمن الاتفاق الجديد برعاية السودان نقطة وحيدة فضفاضة وغير مفصلة تمكن في العودة إلى المفاوضات بوفود أقل دون تحديد تفاصيل تجعل من الملف غير مفكك ونقاط النقاش بشأنه غير معلومة.

وكان رئيسا وزراء السودان وإثيوبيا قد أعلنوا عن اتفاقهما على تكليف وزراء المياه بالبدء في ترتيبات

شكوك كثيرة حول وصول حلول واقعية وترجيحات بتعثرها على غرار محادثات سابقة

نوافق ثم نراقب

الضخم. وقبل الوصول إلى الاتفاق الجديد بشأن التفاوض مجددا، أظهر فشل وزارة الخزانة الأميركية التي دخلت على الخط لتسهيل المحادثات بين إثيوبيا وكل من مصر والسودان، ورفض إثيوبيا التوقيع على مقترح انقضا أميركي، غضبا مبررا لم يتم التصريح به بشكل واضح لكنه دفع الملاحظين إلى التحذير مما هو أسوأ.

ورجح الكثير من المحللين أنذاك أن الوضع الجديد في المنطقة مرشح للذهاب نحو الأسوأ وأنه قد ينجر عنه حتى التدخل العسكري من قبل القاهرة لحماية حصتها من مياه سد النهضة.

خزان سد النهضة ما يضع البلدين في أزمة اقتصادية خانقة. وعلى إثر هذه الخطوة الإثيوبية لم تتأخر مصر في الرد على أكثر من واجهة، حيث توجهت أولا برسالة إلى مجلس الأمن حذرت فيها من المخاطر المحتملة لمثل هذه الخطوة والتي يمكن أن ترزع استقرار المنطقة.

وأشارت آنذاك إلى أن ملء السد وتشغيله سيعرض الأمن المائي والأمن الغذائي المصري للخطر، وأن أكثر من 100 مليون مصري يعتمدون بشكل كامل على نهر النيل لكسب عيشهم. لكن إثيوبيا ردت على ذلك بأنها لا ترى أي سبب لتأجيل ملء خزان سدّها

مدبولي بمشاركة وزراء الخارجية والري ومدراء المخابرات في الدولتين. ورغم الضبابية المتواصلة في هذا الملف، فإن الكثير من المراقبين يؤكدون أن نجاح السودان في تقريب وجهات النظر على الأقل في ما يتعلق بإعراب الجانبين عن موافقتهم على العودة إلى المفاوضات سيساهم راهنا في تجنّب المنطقة لتوترات كبرى.

ومنذ أن أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد في شهر أبريل الماضي عن بداية تنفيذ ملء المرحلة الأولى التي ستجمع 18.4 مليار مكعب، أثّرت الكثير من المخاوف في مصر والسودان من أن تحجز أديس أبابا

العودة للتفاوض بشأن سد النهضة الإثيوبي وبدأت إثيوبيا في 2011 بناء سد النهضة على النيل الأزرق بكلفة 6 مليارات دولار. ومنذ ذلك التاريخ دخلت الدول الثلاث في مفاوضات للاتفاق حول الحد من تأثير السد الإثيوبي على كل من السودان ومصر.

وفي 12 مايو، رفض السودان مقترحا إثيوبيا بتوقيع اتفاق جزئي للبدء في ملء بحيرة السد في يوليو المقبل.

وفي بداية الأسبوع، أجرى حمدوك مباحثات بالخصوص، عبر تقنية فيديو كونفرنس، مع نظيره المصري مصطفى

خطة الضم تضع علاقة الأردن بإسرائيل في نقطة فاصلة

لبنان يتمسك باسترداد أراضيه

بيروت - شدد لبنان بمناسبة الاحتفال بعيد المقاومة والتحرير في 25 مايو من كل عام على وجوب استكمال استرداد الأراضي المحتلة التي بقيت تحت سيطرة إسرائيل ولم تحرر في عام 2000.

وأكد في هذا الصدد قائد الجيش اللبناني العماد جوزيف عون في أمر وجهه الجمعة إلى العسكريين، حق لبنان في تحرير مزارع شبيعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية العجر.

وقال قائد الجيش الجمعة "اليوم في الذكرى العشرين للتحرير، نؤكد مجددا على حقنا في إعادة مزارع شبيعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية العجر وجميع الأراضي المحتفظ عليها إلى كنف الدولة، والتصدي لمخططات إسرائيل وخروقاته للسيادة الوطنية". وأضاف "نواجه بالجزمة نفسها الظروف الاستثنائية خلال هذه المرحلة الحساسة، ولا سيما تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، والصعوبات التي فرضها فيروس كورونا المستجد". وتابع قائد الجيش اللبناني "يكتسب عيد المقاومة والتحرير هذا العام مكانة أكثر عمقا في ظل صعوبات جسيمة، بحيث نستحضر في ذاكرتنا الوطنية حجم ذلك الإنجاز التاريخي المتمثل في الانتصار على العدو الإسرائيلي وحرره عن القسم الأكبر من أرضنا".

وأعلن أن هذا الإنجاز "لم يأت إلا نتيجة لصمود شعبنا ومقاومته وتمسكه بحقه في التحرير الكامل لأرضه". يذكر أن إسرائيل انسحبت من المناطق التي كانت تحتلها في جنوب لبنان في 25 مايو عام 2000، بعد احتلال دام 22 عاما باستثناء مزارع شبيعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية العجر.

بحيرة طبريا والبحر الميت. ويعيش في مستوطنات الضفة الغربية أكثر من 600 ألف إسرائيلي، ويعتبر الفلسطينيون والمجتمع الدولي المستوطنات غير قانونية.

في انسجام تام مع مواقف الملك عبدالله الثاني عمر الرزاز يهدد بإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل

وكان العاهل الأردني قد وصف أكثر من مرة السلام مع إسرائيل بأنه "سلام بارد" وقال في نوفمبر الماضي إن "العلاقات مع الدولة العبرية في أدنى مستوياتها على الإطلاق".

ووافق البرلمان الإسرائيلي الأحد الماضي على حكومة الوحدة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومنافسه السابق بيني غانتس واللذين يشتركان في نفس الخط الساعي لتنفذي سياسة الضم.

وبموجب اتفاق بين الرجلين، تستمر حكومة الوحدة ثلاث سنوات، بحيث يتقاسم نتنياهو الذي يحكم منذ 2009، وغانتس، رئاسة الوزراء مناصفة يديها الأولى لمدة ثمانية عشر شهرا.

وأكد نتانياهو في خطاب أمام الكنيست المضي قدما في مخطط ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. ويشير خبراء إلى أن هذه الخطوة قد تدفع الأردن إلى التراجع عن اتفاقية السلام التي وقّعها مع إسرائيل عام 1994.

وذكر العاهل الأردني أنه لا يريد إثارة أجواء الخلاف، قائلا "لكننا نضع كافة الخيارات في الاعتبار. نحن متفوقون مع الكثير من الدول في أوروبا والمجتمع الدولي على أنه لا ينبغي تطبيق قانون الأقوى في الشرق الأوسط".

ولدى سؤاله عما إذا كانت المملكة ستعلق العمل بمعاهدة السلام الموقعة مع إسرائيل عام 1994، قال العاهل الأردني "لا أريد أن أطلق التهديدات أو أن أهيم جوا للخلاف والمشاحنات، ولكننا ندرس جميع الخيارات".

ويعتبر الأردن أن ضم القدس ثم ضم مناطق من الضفة الغربية، يعني نهاية مشروع الدولة الفلسطينية، واحتمال انهيار سلطة رام الله، وفتح كل أخطار هذا الملف على الأردن.

وقد شدد الملك عبدالله الثاني على هذه النقطة بقوله متسائلا "ماذا سيحدث عندما تنهار السلطة الوطنية الفلسطينية؟ سيكون هناك المزيد من الفوضى والتطرف في المنطقة".

والتي جانب الأردن حذرت الأمم المتحدة وكذلك الدول العربية من القرار الإسرائيلي المحتمل بضم أراض فلسطينية، فيما حذر بدوره الاتحاد الأوروبي من هذه الخطوة معلنا أنه مازال يبحث عن صيغ للرد على إسرائيل حال أعلنت القرار.

وأشار عمر الرزاز في هذا الصدد إلى وجود أصل في أن يتشكل موقف عربي موحد للرد على تهديدات إسرائيل وأن يقوم المجتمع الدولي بواجبه بحماية السلام ليس فقط في هذه المنطقة وإنما على مستوى العالم".

وتخطط إسرائيل لضم أكثر من 130 مستوطنة يهودية في الضفة الغربية المحتلة وغور الأردن الذي يمتد بين

الأمم". ويأتي موقف الحكومة الأردنية في انسجام تام مع توجهات الملك عبدالله الثاني الذي حذر الأسبوع الماضي إسرائيل من أن ضم أجزاء من الضفة الغربية سيؤدي إلى صدام كبير مع عمان.

وشدد الملك عبدالله الثاني في تحذيره الشديد من عواقب ضم محتمل لمناطق فلسطينية، قائلا في تصريحات سابقة لـ "مجلة ديس شيفيل" الألمانية، "إذا ضمت إسرائيل فعلا غور الأردن في يوليو المقبل، سيؤدي هذا إلى نزاع كبير مع المملكة الأردنية الهاشمية".



تهديدات لمنع تعنت إسرائيل